حسن العزي

تعميق المفاهيم السكانية والاعتدال في الإنجاب

يعتبر الاعتدال في تكوين الأمور الحياتية للأسرة من الخيارات الأنجح والأسرع والأنفع وبخاصة الشباب المقبلين على الزواج .. هم على دراية تامة بأن الإنجاب للمواليد قد يصل عندهم مابين ٣-٢ أولاد وهم بذلك يتجهون صوب الاعتدال والوسطية ربما وأن هذا الاتجاه المعتدل ناجم عن تعميق المفاهيم السكانية التي يفترض أنهم أي الشباب قد تأكدوا من محاسن الاعتدال والوسطية في المدارس والجامعات أو أنهم فضلوا الأخذ بطريق الاعتدال والوسطية بعد أن سمعوا أو أدركوا فوائد ذلك من خلال الأحاديث مع الأقارب والجيران أو من خلال التثقيف المباشر بين الطلاب والطالبات أو من خلال التثقيف المباشر عن قضاياهم السكانية في الحقول الزراعية وبين صفوف العمال في المصانع أو من خلال التثقيف المباشر للنساء في المنازل أو عبر العيادات المتنقلة التي نأمل أن يتزايد عددها وتتزايد وتفعل أشكال التثقيف المباشر إذ من شأنه أن يوجد القناعة والاعتدال في الإنجاب والعدول عن الكثرة إلى إنجاب العدد الأصغر من الأولاد مابين ٣-٢ أطفال.

الوصول إلى هذه الغاية، هو تحويل الرغبة إلى سلوك إنجابي نلمسه بين الشباب اليوم أو غداً وذلك ليس عسيراً على شبابنا خاصة إذا وجدوا اهتماماً من المجلس الوطني للسكان والدوائر التابعة له والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المساعدة في هذا الجانب لثقتنا بالجميع في مد يد العون للشباب من حيث إشاعة المفاهيم السكانية عبر الحملات التثقيفية في القرى وربما تساهم الغالبية من السكان هناك في تحقيق الأهداف التي من شأنها تحقيق الخصوبة وغزارتها في القرى وأعبائها الاجتماعية والصحية والمعيشية هناك .. نحن لانشك أن مجتمعنا المتمسك بالشريعة الإسلامية يدرك أن الأخذ بالاعتدال والوسطية في الأمور الحياتية يدعو الإسلام إليها في كل المناسبات حيث يؤكد عليها، وينهي عن الإفراط والتطرف من ناحية وعن التفريط والجمود من ناحية أخرى وراعى في كل تعاليمه إلا بشق الإنسان على نفسه قال الله تبارك وتعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها).. وفي ضوء دعوة الإسلام إلى التخفيف على الإنسان وجعله يمارس حياته بشكل لا ضرر فيه ولا ضرار فإن الخصوبة من خلال هذه القاعدة الفقهية والتي تصف الخصوبة الزائدة والحمل المتقارب بالخطر على الأم أو الطفل قد تنتج عنها عسر أو حرج اقتصادي للأسرة أو عجز الوالدين عن تربية أطفالهما تربية دينية وثقافية واجتماعية في حدود ما يتطلبه الإسلام من نشء قوي صالح ومتعلم فإن الإسلام يسمح للمسلمين أن ينظموا أسرهم بطريقة تقضي على هذه المخاطر.

الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان لـ«الثورة»:

المرأة شريك أساسي في مواجهة المشكلة السكانية في بلادنا

كتب/ أمين عبدالله علي

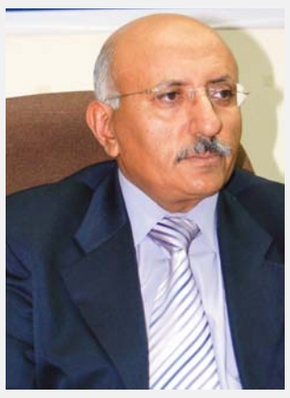

أكد الأخ/ مطهر أحمد زبارة – الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أن المرأة اليمنية وقضايا المساواة مع أخيها الرجل وتمكينها وتعزيز دورها في التنمية قد حظيت ومازالت تحظى باهتمامٍ متزايد في بلادنا، ويظهر ذلك جلياً من خلال الخطوات والبرامج والأنشطة العملية التي اتخذتها الدولة والحكومة والمتمثلة في إدماج معظم قضايا المرأة إن لم يكن جميعها في الخطط والاستراتيجيات التنموية وبرامج ومشاريع الحكومة اليمنية، وتم الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المنظمة لحياة اليمنيين من حيث تعزيز القيم التي تراعي تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين، والعمل على تعديل وتغيير القيم السلبية التي تكرس التمييز بين الجنسين في محاولة جادة نحو إدارة الحوار الجاد لتبني قضايا المرأة وحقوقها الأسياسية، والسعي إلى إدماج تلك الحقوق في جميع مكونات السياسات والبرامج السكانية والاستراتيجيات الإنمائية.

وأوضح في تصريح خاص لـ»الثورة» بمناسبة احتفال بلادنا مع سائر شعوب وبلدان العالم باليوم العالمي للسكان والذي تم تدشينه رسمياً في بلادنا في الـ١١من يوليو الماضي بأن هناك تحولاً إيجابياً كبيراً قد حدث في تحسين أوضاع المرأة اليمنية بمختلف جوانبها، وتم في الوقت ذاته تضييق مقبول للفجوة بين الذكور والإناث وتحقيق نوع من المساواة والإنصاف بين الجنسين، حيث اتخذت الحكومة اليمنية جملة من التدابير بهدف حماية حقوق المرأة وتأصيلها في الواقع العملي، بالإضافة إلى تضييق فجوة النوع الاجتماعي وتمكينها في مختلف الجوانب الحياتية والتنموية، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لإدماج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والعمل على تطوير برامج الإعلام والتثقيف بهدف تغيير الصورة النمطية التي كرست عن المرأة، ورافق ذلك إعداد وتنفيذ برامج توعية وتأهيل لرفع إمكانياتها وقدراتها من ناحية، وتوعية الذكور بأهمية أدوار المرأة ومكانتها اللائقة في المجتمع من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الدعوة والمناصرة لقضايا النوع الاجتماعي.

وقال : إننا في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان نعتبر المرأة شريكاً أساسياً في جميع البرامج والأنشطة التي نقوم بتنفيذها على المستوى الداخلي الوطني والخارجي الدولي والهادفة إلى الحد من النمو السكاني المرتفع الذي يؤثر سلباً على التنمية، إيماناً منا بأهمية دور المرأة في مواجهة المشكلة السكانية التي تعاني منها بلادنا.

وأضاف: إن جهود تمكين المرأة يجب أن تتركز في مواجهة فقرٍ قدراتها باعتبارها مدخلاً مهماً لخفض معدلات الخصوبة لديها وزيادة وتيرة معدلات الالتحاق بالتعليم للإناث في مختلف المراحل التعليمية ومحو أمية النساء لأهمية التعليم في تأخير سن الزواج الأول وزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي وفي مواقع صنع القرار وتحسين المستوى المعيشي للمرأة، حيث تأتي كل تلك الجهود والأعمال وغيرها لتشكل مدخلاً أساسياً يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خفض معدلات الخصوبة والوفيات والإسهام في التحول الديموغرافي المنشود في بلادنا اليمن.

وأوضح بأنه على الرغم من الجهود الرسمية وجهود منظمات المجتمع المدني للنهوض بالمرأة اليمنية والعمل على إدماج قضايا تنمية وتمكين المرأة في السياسات السكانية التي تتوافق أهدافها مع أهداف خطة التنمية في اليمن ومع الأهداف الألفية للتنمية، إلا أن المرأة اليمنية مازالت تعاني من التمييز والتهميش في مختلف مراحل حياتها العمرية حيث تشير بعض المؤشرات إلى وجود قصور ونقص في مجال تمكين المرأة سواءً في مجال التعليم ومحو الأمية والصحة الإنجابية أو في مجال العمل والنشاط الاقتصادي ومواقع صنع القرار، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعاون وتكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة من أجل حل ومعالجة جوانب القصور والنهوض بواقع المرأة والدفع بها نحو الأمام بما يلبي آمالها وتطلعاتها وطموحاتها المشروعة في تأمين حياة كريمة ومستقبل مشرق لها ولأسرتها ولمجتمعها.

أهمية إحياء اليوم العالمي للسكان

النمو السكاني يدق ناقوس الخطر وعلينا مضاعفة الجهود لمواجهته

احتفلت بلادنا مع سائر دول العالم في الحادي عشر من الشهر الجاري بمناسبة اليوم العالمي للسكان والذي خصص موضوعاً شعاره « حملة العالم بتعداد ٧ بلايين» وتشمل فعاليات الاحتفال على العديد من الفقرات المرتبطة بقضايا السكان والتنمية وتنفرد فعاليات هذا العام بخصوصية من خلال القيام بحملة مستمرة تبدأ بتاريخ ١١ يوليو بأطلاق الحملة المتعلقة باليوم العالمي للسكان، وفي تاريخ ٢٤ أكتوبر يبدأ العد التنازلي لمدة ٧ أيام إلى يوم السبعة بلايين إلى تاريخ ٣١ أكتوبر بيدأ٢٠١١ ، الموعد الذي يبلغ فيه عدد سكان العالم سبعة بلايين، وتنتهي الأنشطة والفعاليات في تاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١١ موعد إصدار تقرير حالة السكان في العالم للعام٢٠١١ م .

كتب/شوقي العباسي

وتكمن أهمية إحياء فعاليات اليوم العالمي للسكان في الكم الكبير من التحديات والمشاكل المرتبطة بالقضايا السكانية وأهمية الإنسان الذي هو محور التنمية كما أنها تمثل فرصة مواتية يتم من خلالها تسليط الضوء على قضايا ومفردات تتعلق بالخصائص الديموغرافية لليمن والتعرف على أهم المشاكل السكانية المتمثلة بالتوزيع الجغرافي حيث تتوزع الغالبية العظمى من سكان اليمن في المناطق الريفية وهي بطبيعة الحال صعبة التضاريس ويترتب على هذه الطبيعة طبعاً صعوبة وصول الخدمات إليها والجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في توفير وتقديم مثل هذه الخدمات ،بالإضافة إلى الخصوبة حيث ينمو سكان اليمن بمعدلات سريعة نتيجة لهذه الخصوبة المرتفعة البالغة ٦.١ خصوصاً إذا ما نظرنا إلى طبيعة اليمن الاقتصادية المتواضعة فإن هذا يعد تحدياً كبيراً حيث لا تمثل مخرجات التنمية الحد المتوسط لمعدلات الزيادة السكانية الفريدة على المستوى الإقليمي والعالمي والذي من شأنه تدهور في جوانب الخدمات والمتمثل بصفة الخصوص في الجوانب التعليمية والصحية .. الأمر الذي يتطلب جهودا مضنية لتحقيق الحد الأدنى من تقديم الخدمات حيث أصبح مثل هذا النمو السكاني البالغ٣ ٪ مشكلة وعائقاً كبيراً للتنمية والاستقرار خصوصاً في المدن الرئيسية، مما أدى إلى قصور في قدرة الحكومة على توفير الخدمات المختلفة للسكان ناهيك عن عدم كفاية المصادر الطبيعية في تغطية المتطلبات المتزايدة للسكان من الماء والغذاء والتعليم والصحة وغير ذلك.

مناسبة للتذكير بالمشكلة

تأتي مناسبة اليوم العالمي للسكان لتذكيرنا بأنه إذا لم نع حقيقة المشكلة سنظل نعيش كارثة اجتماعية خطيرة وانحطاطاً متزايداً بمستوى المعيشة بكل تأكيد وستسير الأمور من سيء إلى أسوأ، جراء خطورة الانفجار السكاني الذي نعيشها اليوم فلماذا لا نحرك ساكنا للتخلص من هذه الأعباء القاتلة للفرد والأسرة ألا يكفي الحرمان والضياع لأبنائنا الذين يعيشون البؤس والحرمان ونحن غير قادرين على تلبية مطالبهم.

هذه المناسبة تعيد لنا الأمل أن يحدث التغيير في بلادنا نحو الأفضل وكلنا ثقة بأن الحكومة واعية بما فيه الكفاية إلى ضرورة حل المشكلات السكانية بشكل جذري كونها مشكلة المشكلات، ودق ناقوس الخطر واليقظة لقيادة البلد واللحاق بركب الحضارة الإنسانية المتسارعة في التطور والتقدم بكافة الميادين .

في هذه المناسبة السنوية يجب أن ندرك حقيقة مدى خطورة النمو السكاني على مجتمعنا كون النمو السكاني لدينا لا يرافقه نمو في الموارد والخدمات، وفي ضوء انخفاض معدلات الدخل في بلادنا وزيادة في حجم الأسرة أصبحنا نئن من وطأة الأعباء المثقلة التي تزيد يوما بعد يوم عاجزين عن توفير حتى المتطلبات الأساسية لأبنائنا وهنا تكمن المشكلة ، وهنا يجب أن نتساءل ما هي مسؤولياتنا تجاه المولود الجديد في الأسرة وكيفية توفير العيش الكريم له ، وان نؤمن أن المستقبل يخبئ لنا في ثناياه هموماً ومستقبلاً غامضاً لأفراد هذه الأسرة التي تنمو في المجتمع ويتزايد أعدادها دون دراسة ودون وعي ويجعلنا نلهث كثيراً وتنهك قوانا وتستنفذ طاقاتنا ونصاب بأمراض الشيخوخة المبكرة دون أن نقدر على توفير المتطلبات الضرورية لهذه الأسرة، والسبب في ذلك عدم الوعي بالمسؤولية بضرورة الموازنة ما بين دخل الأسرة ومتطلبات الحياة المتزايدة والتي أصبحت فيها الكماليات من الضروريات حقاً.

الانفجار السكاني

الانفجار السكاني في ظل محدودية الدخل في المجتمع اليمني يمثل أهم عامل مؤثر بقوة على اتساع رقعة البطالة وتفشي الفقر ليطال نسباً كبيرة من أفراد المجتمع اليمني ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع نسبة الجريمة بفعل معدل النمو المتزايد القائم على الزيادة السكانية وهذا بالتأكيد يوفر بفعل البطالة مباشرة زيادة في جرائم القتل وأعمال السلب والنهب، ويمثل عاملاً مشجعاً للفساد والجرائم المخلة بالشرف، كما أنه يسهم في تفاقم العديد من المشكلات كتزايد ضغوط الطلب على الاحتياجات والخدمات الأساسية وخاصة التعليم والصحة والسكن والغذاء، وزيادة ضغوط العرض في سوق العمل وارتفاع نسبة الإعالة والبطالة والفق، هذا الانفجار السكاني يعوق إحداث تغيير ملموس في نوعية الحياة للسكان فماذا بوسع اليمن الجديد عمله في مواجهة هذا التحدي.

ومن خلال ماتم طرحه ينبغي تفعيل كل السياسات والبرامج التي تم اعتمادها من قبل الحكومة في إصلاح القطاع الصحي وبقية القطاعات الأخرى وهي :إستراتيجية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والسياسة السكانية وبرنامج العمل السكاني، وخطط وإصلاح القطاع الصحي، وتنفيذ السياسات الإستراتيجية للتخفيف من الفقر للوصول إلى حلول ناجحة في مواجهة هذه المشكلة، كما يتوجب على المخططين وصناع القرار إمعان النظر في هذه الجوانب بالذات ومضاعفة الجهود والاستفادة من الوقت وخبرات الغير حتى لا نضع أنفسنا في المحذور فجأة لأن الزيادة السكانية ليست مشكلة خلفت آثاراً سلبية أجهضت مختلف القطاعات الخدمية وحسب بل امتدت آثارها لتأكل الأخضر واليابس وجعلت الناس لا يلمسون آثاراً للتنمية المختلفة .

سبعة مليارات نسمة.. تساؤلات منطقية

مجاهد أحمد الشعب

يأتي اليوم العالمي للسكان هذا العام بحدث عظيم في حياة الإنسان والمتمثل في بلوغ سكان العالم سبعة مليارات نسمة ..إنه لأمر عظيم حقاً لكل ذي عقل يفكر أن يشهد الإنسان خلال فترة أقل من متوسط سنوات عمره زيادة سكان العالم من حوالي مليارين ونصف نسمة عام١٩٥٠ م إلى سبعة مليارات نسمة عام٢٠١١ م، أي بزيادة قدرها٤.٥ مليار نسمة خلال حوالي واحد وستين عاما فقط وهي أي الزيادة السكانية تقارب ضعفي عدد سكان العالم منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض حتى عام١٩٥٠ م، ألا يحق لأي إنسان أن يتساءل في ظل هذه الزيادة السكانية والتدفق البشري الغزير عن مستقبله ومستقبل أجياله على هذه الأرض ؟وعن أسباب وآثار وانعكاسات هذه الزيادة ؟وعن القوى الكامنة وراء هذه الزيادة المتراكمة في كل عام بل في كل ثانية ولحظة ؟وما المعالجات الناجعة المفترض أن يسهم بها كل فرد منا على هذه السفينة ؟ فهي لم تعد مشكلة قيادات ومخططين بل مشكلة حياة نعيشها جميعاً وبالذات سكان الدول النامية والفقيرة التي استضافت حوالي٩٠ ٪ من إجمالي هذه الزيادة ولاتزال هي المصدر الرئيسي لزيادة أعداد السكان رغم الظروف المعيشية والاقتصادية والبيئية الصعبة التي تعيشها شعوب هذه البلدان.

لقد أسهم العلم وتطور الرعاية الصحية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في انخفاض معدل الوفيات في كل أنحاء العالم لكن العلم وما وفره من وسائل حتى الآن وبرامج التنمية وما قدمته للمجتمع فشلت حتى الآن في تقديم المعالجات الناجحة والفعالة في خفض مستوى المواليد بما يتماشى ويتزامن مع خفض معدل الوفيات لتكون محصلة الزيادة عدد السكان في مستوى أقل مما هو عليه الحال، وهو ما نسعى إليه نحن في اليمن منذ حوالي عشرين عاماً عندما تم اعتماد أول وثيقة للسياسة السكانية في اليمن في العام١٩٩١ م.

لقد أثبتت التجارب التاريخية للشعوب أن معدلات الخصوبة العالية للمرأة ذات ارتباط وثيق بالفقر وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتدني المستوى التعليمي للمرأة وعجز الخدمات الصحية وبالذات خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كما ارتبطت معدلات الخصوبة البشرية المنخفضة للمرأة بتحسن مستوى المعيشة وزيادة دخل الأسرة وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة على وجه الخصوص وانخفاض معدل وفيات الأطفال وزيادة فعاليات الخدمات الصحية وبالذات الخدمات المتعلقة بالأم ورفع مستوى الوعي المجتمعي .

إن تهيئة هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية لانخفاض مستوى الخصوبة ليست بالأمر السهل وتحتاج إلى إرادة وتكاتف وأموال تستثمر في هذا الجانب لكن المهمة ليست مستعصية فقد استطاعت دول عربية وإسلامية تحقيق أهدافها في هذا الجانب المتعلق بخفض مستوى المواليد وبالتالي خفض معدل النمو السكاني إلى مستويات يمكن أن تتحملها ظروف البلد وموارده المتاحة.

مدير عام الإعلام والاتصال السكاني بالمجلس الوطني للسكان